

شروط وأحكام بطاقة الإئتمان من المشرق الإسلامي

إتفاقية حامل البطاقة ("الإتفاقية")

تعتمد بطاقة الإئتمان من المشرق الإسلامي على التورق وفقاً لما أقرته لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

يخضع إصدار واستخدام بطاقة الإئتمان الإسلامية من المشرق لهيئة الرقابة الشرعية في المشرق الإسلامي، قسم الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك المشرق ش.م.ع. كما تخضع إلى الشروط والأحكام التالية وللشروط والأحكام الإضافية المطبقة على جميع المنتجات الإسلامية:

1. التعاريف والتفسيرات

1.1. باستثناء ما يقتضيه السياق بخلاف ذلك، يكون للمصطلحات التالية المعنى المخصص لها أدناه:

"المكون الإضافي" يعني المبلغ المضاف إلى مبلغ ربح المرابحة لإسترداد أي تكاليف أو مصاريف تكبدها حامل البطاقة فيما يتعلق ببطاقة الإئتمان.

"ATM" تعني آلة الصراف الآلي.

"البنك" أو "المشرق" يعني المشرق الإسلامي، قسم الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك المشرق ش.م.ع. وخلفائه والمتنازل لهم.

"الربح الوارد في الفاتورة" يحمل المعنى المخصص له في البند 5.11.

"دورة الفوترة" تعني الفترة الزمنية بين تواريخ إصدار "كشوف حساب" متتالية.

"البطاقة" تعني بطاقة إئتمان المشرق الإسلامي الجديدة أو المجددة أو المستبدلة الصادرة عن "البنك".

"حساب البطاقة" يعني الحساب الذي يفتحه "البنك" باسم حامل البطاقة الرئيسي لغرض خصم جميع معاملات البطاقة التي تم إنشاؤها نتيجة لإستخدام "البطاقة"، بالإضافة إلى الرسوم وأي أعباء أخرى، بالإضافة إلى قيود المبالغ المستردة المستحقة، على النحو الذي قدمه حامل البطاقة، الأساسية و / أو التابعة

"معاملة البطاقة" تعني شراء السلع والخدمات و / أو إستلام المنافع و / أو الحوزات و / أو إستلام السلف النقدية بواسطة "حامل البطاقة" مقابل إستخدام "البطاقة" و / أو رقم البطاقة و / أو "رقم التعريف الشخصي" بما في ذلك طلبات البريد و / أو الهاتف و / أو الفاكس.

"حامل البطاقة / العميل" يعني الشخص الذي يصدر البنك باسمه "بطاقة"، بما في ذلك "حامل البطاقة الأساسية" و / أو البطاقة التابعة.

"السلفة النقدية" تعني أي مبلغ نقدي يقدمه "البنك" إلى "حامل البطاقة" مقابل استخدام "البطاقة"، إما من خلال جهاز إلكتروني أو في أي معاملة شخصية.

"رسوم السلفة النقدية" تعني الرسوم التي يفرضها "البنك" على "حساب البطاقة" نتيجة حصول حامل البطاقة على "سلفة نقدية". يتم تحصيل رسوم الخدمة الثابتة في وقت كل سلفة نقدية وهي مستقلة عن السلفة النقدية.

"حد الائتمان" يعني الحد الأقصى للائتمان الذي يسمح به "البنك" بخصوص حساب "البطاقة" والذي لا يجوز تجاوزه ويمكن الوصول إليه من قبل حامل البطاقة الأساسية وكذلك "حامل البطاقة التابعة" من خلال استخدام "البطاقة".

"فترة السماح" تعني الفترة الزمنية بين تاريخ كشف الحساب وتاريخ استحقاق الدفع.

"رسوم الدفع المتأخر" تعني الرسوم المفروضة على "حساب البطاقة" عندما لا يتم استلام الدفعة أو تسجيلها وترحيلها إلى "حساب البطاقة"، أو عند استلامها وتسجيلها وترحيلها إلى "حساب البطاقة" بعد تاريخ استحقاق الدفع و / أو إذا كانت الدفعة أقل من مبلغ الحد الأدنى للدفعة المستحقة. سيتم تحويل رسوم الدفع المتأخر إلى صندوق خيري إسلامي يديره "البنك" وسيتم الاحتفاظ بجزء منه كرسوم إدارية.

"الاستحقاق" يعني الفترة التي تنتهي في الشهر 120-من شهر إصدار البطاقة، والتي تم الاتفاق على مبلغ ربح المراجعة بشأنها.

"التاجر" يعني، على سبيل المثال لا الحصر، أي شخص أو متجر أو شركة أو مؤسسة أو منظمة أو كيان عبر الإنترنت يقبل "البطاقة" أو رقم البطاقة كطريقة للدفع مقابل السلع أو المنافع أو الحوزات أو الخدمات المقدمة بما يتوافق مع الشريعة.

"الحد الأدنى للدفعة المستحقة" يعني الحد الأدنى لمبلغ الدفعة المحدد في "كشف الحساب"، المطلوب دفعه بواسطة "حامل البطاقة الأساسية" في / أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة من أجل الحفاظ على "حساب البطاقة" نشطاً. يحتسب البنك الحد الأدنى المستحق للدفعة على أنه جزء صغير من مبلغ الاستخدام بنسبة يتم إخطار حامل البطاقة بها من وقت لآخر. سيتم إدراج أي مبلغ متأخر ومستحق من دورة الفوترة السابقة بالإضافة إلى أي مبلغ يتجاوز حد الائتمان وأي رسوم مذكورة في جدول الرسوم الخاص بالبطاقة.

"المراجعة" يعني البيع الذي يزيد على ربح الكلفة، حيث يكون هامش الربح معلوماً للعميل.

"تكلفة المراجعة" تعني المبلغ الذي يساوي ضعف حد البطاقة المعتمد. سيقوم البنك بإبلاغ تكلفة المراجعة من خلال العرض المرسل إلى حامل البطاقة على عنوان البريد الإلكتروني المسجل.

"مبلغ ربح المراجعة" يعني مبلغ ربح متفق عليه بين البنك وحامل البطاقة. سيتم تحديد ربح المراجعة على النحو التالي: $(أ \times ب \times ج) + د$ ، حيث:

أ هي تكلفة المراجعة.

ب هو معدل ربح المراجعة شهرياً؛

ج هي المدة بعدد الأشهر التي ستكون 120 شهراً ما لم يتم الإبلاغ بخلاف ذلك؛ و

د هو المكون الإضافي.

"معدل ربح المراجعة" يعني معدل ربح التورق مضروباً في اثنين.

"الرصيد الجديد" يعني الرصيد الإجمالي مستحق الدفع من قبل "حامل البطاقة الأساسية" إلى "البنك" بناءً على سجلات "البنك" في تاريخ إصدار "كشف الحساب". قد يتضمن "الرصيد السابق"، من "دورات الفوترة" السابقة، بالإضافة إلى الأرصدة الجديدة التي قد تشتمل على "سلفة نقدية جديدة" و/ أو "شراء جديد للبيع بالتجزئة".

"السلفة النقدية الجديدة" تعني المبلغ النقدي الذي يقدمه "البنك" إلى "حامل البطاقة" خلال دورة الفوترة الحالية.

"الشراء بالتجزئة الجديد" يعني الرصيد الناتج عن استخدام "البطاقة" مقابل شراء السلع والخدمات واستلام المنافع أو الحوزات أثناء دورة الفوترة الحالية.

"رسوم تجاوز الحد" تعني الرسوم المفروضة على "حساب البطاقة" إذا تجاوز "الرصيد الجديد" حد الائتمان" في أي وقت خلال الشهر.

"المبلغ المستحق" يعني "الحد الأدنى لدفعة" "الرصيد السابق" الذي كان مستحقاً للدفع في "دورة الفوترة" السابقة ولم يتم دفعه ولا يزال مستحقاً.

"تاريخ استحقاق الدفع" يعني التاريخ المحدد في "كشف الحساب" والذي بطوله يكون "الحد الأدنى المستحق للدفعة" أو السداد الكامل أو جزء من "الرصيد الجديد" أكبر من "الحد الأدنى المستحق للدفعة"، يتم إرسالها من قبل "حامل البطاقة" إلى "البنك". إذا كان "تاريخ استحقاق الدفعة" هو يوم عطلة رسمية، فسيتم اعتبار يوم العمل الأخير قبل العطلة العامة بمثابة "تاريخ استحقاق الدفعة". يجب استلام / تسجيل الدفعة وإرسالها إلى "حساب البطاقة" في / أو قبل "تاريخ استحقاق الدفعة".

"PIN" يعني رقم التعريف الشخصي المقدم من "البنك" إلى "حامل البطاقة" لاستخدامه مع "البطاقة" أينما ومتى تطلب الأمر.

"تاريخ القيد" يعني التاريخ المحدد في كشف الحساب والذي استلم فيه "البنك" معاملة "البطاقة" من الموقع الذي تم فيه استخدام "البطاقة" وقيدته في "حساب البطاقة".

"الرصيد السابق" يعني إجمالي الرصيد المستحق للدفعة التي تم ترحيلها من "دورة الفوترة" السابقة والتي قد تتكون من "شراء التجزئة" و "السلفة النقدية" و "الأعباء الأخرى" و / أو الرسوم.

"حامل البطاقة الرئيسية" يعني الشخص الذي يتقدم بطلب إلى "البنك" لإصدار "بطاقة" واحدة أو أكثر، والذي تم فتح "حساب البطاقة" والاحتفاظ به باسمه لأول مرة. يكون "حامل البطاقة الأساسية"، بموجب هذه "الاتفاقية"، مسؤولاً عن دفع جميع المبالغ المقيدة إلى "البنك" إلى "حساب البطاقة"، حتى إن تم إنشاؤها بواسطة "حامل البطاقة" التابعة.

"الشراء بالتجزئة" يعني أي عملية شراء للسلع أو الخدمات أو استلام منافع أو حجوزات تتم مقابل "البطاقة".

"المكافآت" تعني أي حوافز إضافية يقدمها "البنك" في شكل منتجات ترويجية أو نقاط أو قسائم أو خصومات.

"المورد" تعني "حامل البطاقات" الذين يسددون "الحد الأدنى للدفعة" المحدد في "كشف الحساب".

"بطاقة الائتمان المشرق الإسلامي" تعني بطاقة ماستر كارد / فيزا الائتمانية الصادرة وفقاً للشروط والأحكام الواردة هنا وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

"تاريخ الكشف" يعني التاريخ المحدد في كشف الحساب الذي يتم فيه إنشاء الكشف وطباعته في نهاية كل دورة فوترة.

"كشف الحساب" يعني الكشف الشهري المرسل عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني إلى "حامل البطاقة الأساسية" والذي يوضح تفاصيل معاملات "البطاقة" التي أجراها "حامل البطاقة الأساسية" و / أو حامل البطاقة التابعة، خلال دورة الفوترة السابقة والدفعة المستحقة من "حامل البطاقة" إلى "البنك".

"حامل البطاقة التابعة" / المراهق" يعني الشخص الذي يسميه "حامل البطاقة الأساسية" لاستخدام "حساب البطاقة" والذي يصدر باسمه "البنك" بطاقة تابعة.

"التورق" يعني المعاملة التي يشتري بموجبها "العميل" أصلاً يمكن بيعه بسهولة بسعر محدد، يتم دفعه في وقت لاحق، ويبيع الأصل بسرعة لتحصيل المبلغ النقدي.

"معدل ربح التورق" يعني معدل الربح المطبق الذي ينشره البنك من وقت لآخر لعمليات الشراء بالتجزئة ويتم قيده إلى "حساب البطاقة" للشهر، عندما لا يتم استلام الدفعة الكاملة وتسجيلها وقيدها إلى "حساب البطاقة" في تاريخ استحقاق الدفعة، أو استلامها وتسجيلها وقيدها إلى "حساب البطاقة" بعد تاريخ استحقاق الدفعة.

"معدل التورق النقدي" يعني "معدل هامش الربح" المعمول به والذي ينشره "البنك" من وقت لآخر لمعاملات السلف النقدية ويتم قيده في "حساب البطاقة" للشهر، عندما لا يتم استلام الدفعة الكاملة، وتسجيلها، وقيدها في "حساب البطاقة" في "تاريخ استحقاق الدفعة" أو استلامها وتسجيلها وقيدها في حساب البطاقة بعد "تاريخ استحقاق الدفعة".

"إجمالي قيمة البيع" يعني المبلغ الإجمالي المستحق من حامل البطاقة للبنك بموجب معاملة التورق.

"تاريخ المعاملة" يعني التاريخ المحدد في "كشف الحساب" والذي تمت فيه المعاملة.

"مبلغ الاستخدام" يعني المبلغ الذي استخدمه حامل البطاقة خارج حد الائتمان. وهذا يشمل معاملات الشراء والسحب النقدي وتحويلات الأرصدة ومعاملات السلف النقدية.

2.1 الكلمات التي تدل على المفرد فقط تشمل الجمع.

3.1 الكلمات التي تدل على المذكر تشمل المؤنث.

4.1 الكلمات التي تدل على شخص ما تشمل المالك الوحيد و / أو شركة الشراكة الفردية و / أو الشركة و / أو المؤسسة و / أو أي كيان قانوني آخر.

5.1 لن تؤخذ عناوين البنود والشروط الواردة هنا في الاعتبار عند تفسير أو تأويل هذه "الاتفاقية".

2. إصدار "البطاقة"

1.2 يحق لـ "البنك" فحص ومراجعة الوضع الائتماني لمقدم طلب البطاقة، في أي وقت يراه "البنك" مناسباً دون الرجوع إلى مقدم الطلب أو تحديد أي سبب أياً كان. يقر مقدم الطلب ويوافق على أن فحص و / أو مراجعة الائتمان اللازمة لمعالجة طلب "البطاقة" قد يتطلب من "البنك" الإفصاح عن عنوان مقدم الطلب وراتبه وأي معلومات مهنية و / أو مالية لأي طرف آخر. كشرط مسبق للموافقة على أي طلب لإصدار "بطاقة"، يجوز لـ "البنك"، وفقاً لتقديره وتقريره الخاص، أن يطلب من مقدم الطلب إصدار شيك و / أو رهن و / أو تخصيص ودیعة نقدية لصالح "البنك" كضمان مقابل إصدار "البطاقة" بمبلغ يحدده "البنك". يتعين على "البنك" الاحتفاظ بهذا الضمان طالما أن "البطاقة" سارية وهناك أي "رصيد جديد" غير مدفوع. إذا تمت تسوية "الرصيد الجديد" بالكامل، فسوف يستمر "البنك" في الاحتفاظ بهذا الضمان لمدة لا تقل عن خمسة وأربعين (45) يوماً من تاريخ إلغاء "البطاقة".

2.2 في حال احتفظ "البنك" بأي ضمان كضمان لإصدار "البطاقة"، فإنه يحتفظ بالحق في حجز هذا الضمان لمدة لا تقل عن خمسة وأربعين يوماً بعد إلغاء "البطاقة" وإعادته إلى "البنك"، سواء تم تقرير هذا الإلغاء من قبل "البنك" أو بناءً على طلب "حامل البطاقة"، بشرط تسوية الرصيد الجديد بالكامل.

3.2 يجب أن تكون "البطاقة" سارية للفترة المحددة في "البطاقة" ويكون "حامل البطاقة" مؤهلاً لاستخدام "البطاقة" فقط خلال هذه الفترة.

4.2 في أول "كشف حساب" بعد إصدار "البطاقة" أو تجديدها أو استبدالها، يفرض "البنك"، وفقاً لتقديره وقراره الخاص، رسوماً على "حامل البطاقة" ويخصم من "حساب البطاقة" رسوم العضوية السنوية لإصدار "البطاقة" أو رسوم التجديد لتجديد "البطاقة" أو رسوم استبدال "البطاقة" وأي رسوم وأعباء أخرى يحددها "البنك".

5.2 في حالة إنهاء "البطاقة" أو إلغاؤها لأي سبب من الأسباب، لن يكون "البنك" ملزماً برد أي رسوم / أرباح مدفوعة أو مفروضة أو رسوم عضوية سنوية.

6.2 تبقى "البطاقة" في جميع الأوقات ملكاً لـ "البنك" ويجب إعادتها من "حامل البطاقة" إلى "البنك" بناءً على الطلب الأول من "البنك" أو وكيله المعتمد حسب الأصول. بدون تقديم إشعار مسبق إلى "حامل البطاقة"، يجوز لـ "البنك"، وفقاً لتقديره وقراره الخاص، ودون تحديد أي سبب أياً كان، إلغاء "البطاقة" أو تعليقها أو رفض إعادة إصدارها أو تجديدها أو استبدالها.

7.2 وتكون "البطاقة" غير قابلة للنقل وغير قابلة للرهن وقابلة للاستخدام إلا من قبل الشخص الذي ينقش/ يطبع اسمه على وجه "البطاقة" ويظهر توقيعه على ظهر "البطاقة".

8.2 يدرك "حامل البطاقة" تماماً أن إصدار "البطاقة" يشكل علاقة تمويل مع "البنك" وأنه لدى "حامل البطاقة" القدرة على سداد جميع المبالغ المترتبة على استخدام "البطاقة" في "تاريخ استحقاق الدفعة".

9.2 يحتفظ "البنك" بالحق في تغيير تهميمات "البطاقات" في أي وقت دون إشعار مسبق.

10.2 يحق لـ "البنك" رفض طلب بطاقة الائتمان دون إبداء أي سبب وفي هذه الحالة سيصبح الطلب ووثائقه الداعمة بما في ذلك شهادة الراتب أو قسيمة الدفع أو كشوف الحسابات البنكية المقدمة إلى البنك جزءاً من سجلات البنك ولن تتم إعادتها إلى العميل.

3. استلام واستخدام "البطاقة"

1.3 يجوز لحامل البطاقة الحصول على "البطاقة" شخصياً في أي من فروع "البنك" أو وحدات "البنك" التي تقدم من خلالها بالطلب، أو يمكن إرسال "البطاقة" بالبريد / البريد السريع، على مسؤولية "حامل البطاقة"، على العنوان المذكور في طلب إصدار "البطاقة"، أو على العنوان المتاح لـ "البنك" من قبل "حامل البطاقة" خطياً أو عبر الهاتف.

2.3 يجب على "حامل البطاقة" التوقيع على "البطاقة" فور استلامها وممارسة العناية الواجبة والاهتمام بالحفاظ على "البطاقة" في مكان آمن ضد الفقد أو السرقة أو سوء الاستخدام أو وضعها في غير مكانها أو أي مخاطر أخرى.

3.3 يفترض "البنك" أن توقيع "حامل البطاقة" الذي يقر باستلام "البطاقة" و / أو الاستخدام الأول للبطاقة يشكل دليلاً ملزماً وقاطعاً على أن "حامل البطاقة" قد قرأ وفهم وقبل ووافق وأنه ملتزم بشروط وأحكام هذه الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، يشير إقرار "البطاقة" و / أو الاستخدام الأول للبطاقة" إلى أن "حامل البطاقة" مسؤول عن دفع رسوم العضوية السنوية.

4.3 يرسل "البنك" عبر البريد إلى "حامل البطاقة"، على مسؤولية "حامل البطاقة" وحده، "رقم تعريف شخصي" لكل "بطاقة" يتم تسليمه إلى "حامل البطاقة" لاستخدامه في أجهزة الصراف الآلي أو غيره من الأجهزة الإلكترونية الآمنة المجهزة بإدخال "رقم التعريف الشخصي". يلتزم "حامل البطاقة" بممارسة العناية الواجبة والرعاية لمنع الإفصاح عن "رقم التعريف الشخصي" ذي الصلة لأي شخص آخر. يجب على "حامل البطاقة" إتلاف السجل المطبوع "لرقم التعريف الشخصي" فور استلامه. يجب أن يتأكد "حامل البطاقة" من أنه يجب أن يكون أي سجل لـ "رقم التعريف الشخصي" غير قابل للتديد وأن يبقى منفصلاً تماماً ويمكن تمييزه عن "البطاقة".

5.3 يجوز لحامل البطاقة استخدام إجمالي حد الائتمان المقدم من "البنك" لشراء السلع / الخدمات. يجب أن يكون مبلغ السلفة النقدية المتاحة مقابل "البطاقة" جزءاً من حد الائتمان على النحو الذي يحدده "البنك"، وفقاً لتقديره الخاص والمطلق، من وقت لآخر.

6.3 يجوز لحامل البطاقة الحصول على سلف نقدية بأي من الطرق التالية:

1.6.3 تقديم "البطاقة" في أي فرع أو وحدة لـ "البنك";

2.6.3 في أي مؤسسة عضو في فيزا/ماستر كارد إنترناشيونال إلى جانب دليل إيجابي معترف به دولياً على الهوية.

3.6.3 باستخدام "البطاقة" في أي "جهاز صراف آلي" تابعة لـ "البنك"; أو

4.6.3 باستخدام "البطاقة" في "أجهزة الصراف الآلي" الخاصة بأي "بنك" عضو آخر في ماستر كارد/ فيزا إنترناشيونال و/أو الامتيازات الأخرى، أو المؤسسات الأعضاء.

7.3 بناءً على الأسعار السائدة التي يفرضها "البنك"، فسوف تخضع "السلفة النقدية" التي يتم الحصول عليها بأي من الطرق المنصوص عليها في الفقرة 3.6 إلى "رسوم السلفة النقدية" وسعر التورق النقدي الذي سيصبح سارياً إذا لم تتم تسوية "السلفة النقدية" بالكامل في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة وقد تختلف من وقت لآخر وفقاً لتقدير وقرار "البنك" وحده. سيتم إثعار "حامل البطاقة" بالتغيير قبل تنفيذ أي تغيير في رسوم خدمة السلفة النقدية وسعر التورق النقدي

8.3 قد تخضع أي سلفة نقدية لحد يومي لا يجوز لـ "حامل البطاقة" تجاوزه، حتى إذا لم يتم استخدام الجزء المتاح من حد الائتمان للسلفة النقدية كما هو مذكور في الفقرة 3.5 أعلاه بشكل كامل من قبل "حامل البطاقة".

9.3 يجوز لـ "البنك"، في أي وقت بعد إصدار "البطاقة" وتسليمها، أن يطالب "حامل البطاقة" بإصدار شيك وإيداع شيك لصالح "البنك" كضمان لأي مبالغ مستحقة من "حامل البطاقة" إلى "البنك" قد تصبح مستحقة. يفوض "حامل البطاقة" بموجب "البنك" بتقديم الشيك للدفع مقابل أي مبلغ مستحق إلى "البنك". إذا رفض "حامل البطاقة" تقديم مثل هذا الشيك إلى "البنك"، فيحق لـ "البنك" إلغاء "البطاقة" وتعليق "حساب البطاقة".

10.3 تبقى جميع الرسوم والتكاليف التي يدفعها "حامل البطاقة" إلى "البنك" غير قابلة للاسترداد حتى إذا تم إنهاء العلاقة بين "البنك" و "حامل البطاقة". في حالة إصدار فاتورة بالمبالغ ولكن لم يتم دفعها، فلن تتوقف مسؤولية "حامل البطاقة" حتى يتم دفع جميع هذه المبالغ والرسوم والتكاليف بالكامل إلى "البنك".

11.3 إذا تم إلغاء "البطاقة" من قبل "البنك" أو بناءً على طلب "حامل البطاقة" أو لأي سبب آخر، يحق لـ "البنك" اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لأي استخدام لـ "البطاقة" من قبل "حامل البطاقة" بعد إلغائها. بالإضافة إلى ذلك، سيكون "حامل البطاقة" مسؤولاً عن تسوية أي رصيد يتم تحبده نتيجة لهذا الاستخدام.

12.3 لا يتحمل "البنك" أي مسؤولية و/ أو التزام تجاه "حامل البطاقة" عن أي خسارة أو ضرر يلحق بـ "حامل البطاقة" نتيجة أي انقطاع أو عطل أو عيب في أي "جهاز للصراف الآلي" أو أي جهاز إلكتروني أو نظام اتصالات أو التسهيلات أو نظام معالجة البيانات أو رابط المعاملة أو أي نزاع صناعي أو غيره أو أي حدث أو سبب خارج عن السيطرة المعقولة لـ "البنك"، مما يمنع "حامل البطاقة" من إنجاز معاملة "البطاقة".

13.3 لا يتحمل "البنك" أي مسؤولية و/ أو التزام عن عدم قبول "البطاقة" لأي سبب من الأسباب من قبل أي تاجر أو "جهاز صراف آلي" أو فرع أو وحدة من البنك. بالإضافة إلى ذلك، لن يكون "البنك" مسؤولاً عن أي رسوم إضافية مطبقة من قبل أي تاجر.

14.3 يجب عدم استخدام "البطاقة" لأي غرض غير قانوني، بما في ذلك شراء السلع أو الخدمات المحظورة بموجب الشريعة الإسلامية أو أي قانون آخر معمول به في الصلاحية القضائية لـ "حامل البطاقة" أو "البنك". تقم على عاتق "حامل البطاقة" مسؤولية التأكد من استخدام "البطاقة" وفقاً للشريعة ويحق "للبنك" التحقيق في أي عملية شراء يقوم بها "حامل البطاقة" للامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. في حالة اكتشاف أن أي عملية شراء

بالتجزئة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، يحق لـ "البنك" إيقاف "البطاقة" و / أو تعليقها و / أو إنهاؤها و / أو إلغاء "حساب البطاقة". تشمل عمليات الشراء غير المتوافقة مع الشريعة، على سبيل المثال لا الحصر، مشتريات التجزئة التي تتم في البارات أو الطانات أو النوادي الليلية أو الكازينوهات أو حالات التدليك أو تجار الأفلام أو الموسيقى و / أو لأغراض المقامرة و / أو المراهنات

4. الدفع

1.4 يحتفظ "البنك" بحساب بطاقة فيزا/ ماستر كارد لكل "حامل بطاقة أساسية" للخصم من مبالغ معاملة "البطاقة" والرسوم والنفقات السارية وكذلك لأغراض إيداع الدفعات والمبالغ المستردة عند استلامها.

2.4 بمجرد تفعيل "البطاقة"، يوافق "حامل البطاقة" على أن يدفع لـ "البنك"، على أساس شهري، أرباح الفاتورة المطبقة على الرصيد المستحق غير المدفوع. يوافق "حامل البطاقة" أيضاً على أن يدفع، بناءً على طلب "البنك"، أي رسوم معالجة لإصدار "بطاقة" بديلة.

3.4 يجوز لـ "البنك"، أن يغير وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق، معدل و / أو طريقة حساب معدل ربح التورق، وسعر التورق النقدي، والرسوم الإضافية أو أي رسوم أخرى بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي تكون فيها هذه الرسوم والتكاليف مستحقة الدفع. لا يمكن استرداد أي من الرسوم والتكاليف المستحقة إلى "البنك" بموجب هذه الاتفاقية. سيتم إشعار "حامل البطاقة" بأي تغيير في الرسوم أو التكاليف قبل تنفيذ أي تغييرات.

4.4 يرسل "البنك"، عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني، إلى "حامل البطاقة الرئيسية" كشف حساب شهري لـ "حساب البطاقة" على العنوان المذكور في نموذج طلب إصدار "البطاقة" أو العنوان الذي تم إشعار "البنك" به من قبل حامل البطاقة" خطياً. لن يكون "البنك" مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أي تأخيرات بريدية أو تأخيرات أخرى أو عدم استلام "حامل البطاقة" لكشف الحساب.

5.4 يجب أن تظهر جميع الرسوم التي يرسلها "البنك" إلى "حامل البطاقة" في "كشف الحساب" الشهري. كما يجب إشعار "البنك" خطياً بأي اعتراض من قبل "حامل البطاقة" ضد أي إدخال، بما في ذلك رسوم "البنك"، في كشف الحساب خلال أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ الكشف. إذا لم يتم استلام أي اعتراضات خلال الفترة الزمنية المحددة، فسيتم اعتبار كشف الحساب صحيحاً ولن يقبل "البنك" أية مطالبات بعد هذا الوقت. يجوز لـ "البنك" تزويد "حامل البطاقة"، بناءً على طلب خطي، بنسخ من معاملات "البطاقة" ويحتفظ بالحق في فرض رسوم مقابل تقديم هذه النسخ، ولا يعفي الاعتراض على الرسوم "حامل البطاقة" من مسؤوليته عن معاملة البطاقة تلك.

6.4 قد يتم الدفع بواسطة "حامل البطاقة" إلى "البنك" نقداً أو عن طريق شيك. يمكن إرسال الشيكات بالبريد إلى "البنك" أو تسليمها باليد إلى فروع "البنك". يتعين على "حامل البطاقة" إجراء الدفع الفوري وفي الوقت المحدد سواء استلم "حامل البطاقة" كشف الحساب أم لا.

7.4 في حال كان "حامل البطاقة" يحتفظ بحساب جاري / توفير فعال لدى "البنك"، فيجوز لـ "حامل البطاقة" أن يختار ميزة الدفع التلقائي. يمكن اختيار وسيلة الدفع التلقائي إما للدفع الكامل أو "الحد الأدنى للدفع"، وبناءً عليه سيتم خصم من الحساب الجاري / التوفير، رهناً بتوافر الأموال، من أجل سداد "حساب البطاقة".

8.4 يجوز لـ "البنك" أن يمنح وفقاً لتقديره وقراره الخاص لـ "حامل البطاقة" فترة سماح تبدأ من تاريخ المعاملة لكل عملية شراء تجزئة جديدة حتى تاريخ استحقاق الدفعة، المطبقة على عملية شراء التجزئة الجديدة بناءً على دورة الفوترة ذات الصلة لعملية شراء التجزئة الجديدة.

9.4 يتم تعديل المبلغ المستحق الدفع من قبل حامل البطاقة مقابل فواتير الأرباح المدينة والالتزامات الأخرى المستحقة من قبل حامل البطاقة.

10.4 يُدفع الرصيد الجديد المستحق الظاهر في كشف الحساب الشهري إلى "البنك" في تاريخ استحقاق الدفعة أو قبله.

1.10.4 ستكون الدفعة الكاملة التي تتكون من "الرصيد الجديد" المستحق بما في ذلك الرسوم وتكاليف "البنك" الأخرى كما هو موضح في كشف الحساب مستحقة وواجبة الدفع من قبل "حامل البطاقة" في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة.

2.10.4 في حال لم يتم استلام المبلغ الكامل أو "الحد الأدنى للدفع" أو جزء من "الرصيد الجديد" أكبر من "الحد الأدنى للدفع"، وتسجيله وقيده في "حساب البطاقة" في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة، يطبق "البنك" رسوم الدفع المتأخر وسيستمر تطبيقه بالمثل كل شهر حتى يتم استلام الدفعة وتسجيلها وقيدها في "حساب البطاقة"، ما لم يتمكن حامل البطاقة من تقديم إثبات يرضي "البنك" أن تأخر الدفع كان بسبب الإفلاس. يتم تحديد رسوم الدفع المتأخر من قبل "البنك" وفقاً لتقديره الخاص وستستند إلى الأسعار السائدة التي يفرضها "البنك" والتي قد تختلف من وقت لآخر. ومع ذلك، سيتم إشعار "حامل البطاقة" بأي تغيير في رسوم السداد المتأخر قبل تطبيق التغيير.

3.10.4 سيتم تحويل رسوم الدفع المتأخر إلى مؤسسة خيرية إسلامية يختارها "البنك" بينما يحتفظ "البنك" بجزء منها كرسوم إدارية، وهي التكلفة الفعلية التي سيتكبدها "البنك" لتحصيل الدفعات المتأخرة؛ وتم تحديد إجمالي الرسوم التي يمكن أن يحتفظ بها "البنك" كرسوم إدارية بنسبة تسعة وأربعين (49) بالمائة من الدفعة المتأخرة المستحقة. إذا تم الدفع بواسطة شيك، فسيتم تسوية الشيك وإرساله إلى "حساب البطاقة" في تاريخ استحقاق الدفعة أو قبله. لا يؤدي عدم استلام كئيف الحساب إلى التنازل عن رسوم الدفع المتأخر.

11.4 يجوز لـ "حامل البطاقة" أن يختار خصم "رصيد الجديد" بالكامل أو "الحد الأدنى للدفعة المستحقة" كل شهر من حسابه الجاري / التوفير، إن وجد، في "البنك". وسيتم تطبيق هذا الخصم في "تاريخ استحقاق الدفعة" حسب توفر الأموال. في حال اختار "حامل البطاقة" أن يتم خصم "الرصيد الجديد" بالكامل من حسابه الجاري / التوفير ولا تتوفر أموال كافية لتنفيذ هذه المعاملة، ولكن الأموال متاحة لسحب "الحد الأدنى المستحق للدفعة"، فيمكن القيام بذلك بواسطة "البنك".

12. دون الإخلال بحق "البنك" في اتخاذ أي إجراء قانوني ضد "حامل البطاقة" عن أي رصيد جديد متبقي مستحق بالإضافة إلى التكاليف والرسوم الأخرى، يحق لـ "البنك" وفقاً لتقديره وقراره الخاص، إيقاف، أو تعليق، أو إنهاء و / أو إلغاء "البطاقة" إذا لم يتم استلام الدفعة لمدة تزيد عن شهر بعد تاريخ كئيف الحساب. يجوز لـ "البنك" استخدام أي أوراق مالية أو أصول أو أشياء ثمينة أو أموال محتفظ بها أو موجودة أو مودعة لدى "البنك" مقابل هذه التسهيلات من قبل "حامل البطاقة" لتعويض مسؤولية "حامل البطاقة" بموجب "البطاقة" دون إشعار "حامل البطاقة". بالإضافة إلى ذلك، يمكن حجز أي رصيد دائن في حساب جاري أو حساب توفير أو حساب ودائع ثابتة أو أي أموال أخرى قد لا يحتفظ بها "البنك" كضمان لحساب "حامل البطاقة" لنفس الغرض.

13.4 في حالة إنهاء "البطاقة" من قبل "البنك" أو "حامل البطاقة" لأي سبب من الأسباب، أو في حالة وفاة "حامل البطاقة" أو إفلاسه أو إعساره أو عجزه، يظهر إجمالي الرصيد الجديد المستحق على "حساب البطاقة" بالإضافة إلى أي مبلغ يتم تكبده بسبب استخدام "البطاقة" ولكن لم يتم تحميله بعد على "حساب البطاقة"، بصرف النظر عن أي شيء وارد في هذه "الاتفاقية" أو في أي مكان آخر، ويصبح مستحق الدفع على الفور إلى "البنك". في حالة وفاة "حامل البطاقة"، يتحمل ورثة "حامل البطاقة" المسؤولية عن جميع الدفعات المستحقة.

14.4 يلتزم "حامل البطاقة" بالحفاظ على الرصيد الجديد المستحق للبطاقة" المساوي أو الأقل من حد الائتمان المحدد كما هو مسموح به حالياً من قبل "البنك".

15.4 يطبق "البنك" رسوم تجاوز الحد" إذا تجاوز "الرصيد الجديد" المعلق "حد الائتمان" المحدد في "حساب البطاقة". ويستمر "البنك" في تطبيق الرسوم كل شهر إذا تجاوز "الرصيد الجديد" المعلق في "حساب البطاقة" "حد الائتمان". قد تختلف هذه الرسوم من وقت لآخر على النحو الذي يحدده "البنك" وفقاً لتقديره وقراره الخاص.

16.4 إذا تجاوز "الرصيد الجديد" المعلق حد الائتمان، فسوف يتألف الحد الأدنى للدفعة المستحق المنصوص عليه في كشف الحساب التالي من المبلغ الكامل الذي يتم من خلاله تجاوز حد الائتمان. يتعين على "حامل البطاقة" دفع الحد الأدنى للدفعة المستحقة بالكامل إلى "البنك" بناءً على طلبه الأول. وفي استمرار "الرصيد الجديد" المستحق في تجاوز حد الائتمان، يحق للبنك، دون إشعار، إلغاء "البطاقة" وفي هذه الحالة، يصبح الرصيد الجديد المستحق بالكامل على "حساب البطاقة" مستحقاً وواجب الدفع فوراً لـ "البنك".

17.4 سيتم ترحيل جميع الرسوم المقيدة إلى "حساب البطاقة" مقابل معاملات البطاقة التي تتم بعملة أجنبية إلى حساب "حامل البطاقة" بسعر الصرف المستلم من بنك المعالجة. قد يشمل تحويل العملات رسوم التحويل المطبقة من قبل ماستر كارد/ فيزا انترناشيونال أو "البنك". ولن يكون "البنك" مسؤولاً و / أو ملزماً بأي خسارة تنشأ بسبب تقلبات أو تحويلات أسعار الصرف الأجنبي.

18.4 يقوم "البنك" بقيد أي مبلغ مسترد من التاجر إلى "حساب البطاقة" عند استلام معاملة "البطاقة"، ولا يتحمل "البنك" أية مسؤولية عن عدم استلام المبلغ المسترد. سيتم قيد المبلغ المسترد على "حساب البطاقة" بسعر الصرف المستلم من بنك المعالجة. ولا يتحمل "البنك" أي مسؤولية و / أو التزام عن أي خسارة تنشأ بسبب تقلبات أو تحويلات أسعار الصرف الأجنبي، بصرف النظر عن مدى اقتراب وقت رد الأموال من معاملة "البطاقة" الأطلية.

19.4 دون الإخلال بحق "البنك" في أي وقت في اتخاذ الإجراء القانوني المناسب، يجوز لـ "البنك" فرض رسوم على أي شيك مرتجع غير مدفوع يسحبه "حامل البطاقة" كدفعة كاملة أو جزئية للرصيد الجديد المستحق.

20.4 يجوز لـ "البنك" وفقاً لتقديره الخاص تعيين وكيل لتحصيل جميع المبالغ المستحقة لـ "البنك" من قبل "حامل البطاقة" وفقاً لهذه الاتفاقية. ويتحمل "حامل البطاقة" وحده أي من وجميع التكاليف القانونية وتكاليف التحصيل المتكبدة في تحصيل أي من أو جميع الأموال المستحقة لـ "البنك" بموجب هذه الاتفاقية.

21.4 تكون هذه "الاتفاقية" وأي تعديلات عليها ملزمة لـ "حامل البطاقة" وخلفائه/ خلفائها.

5. المكافآت

1.5 لا يمكن استعادة المكافآت عند استردادها.

2.5 ستقيد المكافآت المكتسبة عند دفع "الرصيد الجديد" من قبل "حامل البطاقة".

3.5 لن يكون "البنك" مسؤولاً عن أي من التزامات الخدمة مقابل المكافآت المقدمة أو عن أي ضرر أو خسارة يتكبدها "حامل البطاقة" عند شراء أي سلعة من خلال استرداد المكافآت. يجب توجيه أي نزاعات أو مطالبات بشأن المنتجات أو الخدمات المشتراة من خلال استرداد المكافآت مباشرة إلى التاجر ذي الصلة.

4.5 يمتلك "البنك" الحق المطلق في تغيير أو تعديل أو إلغاء أي برنامج مكافآت في أي وقت دون إشعار مسبق.

5.5 في حالة إنهاء أي برنامج مكافآت، ستنتهي صلاحية جميع المكافآت الممنوحة لـ "حامل البطاقة" على الفور ولن يكون لها أي قيمة مستقبلية أو احتمالات استعادة. لا يتحمل "البنك" مسؤولية تعويض "حامل البطاقة" بأي شكل من الأشكال إذا تم إنهاء برنامج المكافآت أو تغييره.

6.5 لا يمكن استبدال المكافآت بمبلغ نقدي.

7.5 لا يمكن استبدال المكافآت بالآمن مع أي خصم أو عرض ترويجي آخر. ولاسترداد المكافآت، يجب على "حامل البطاقة" إبلاغ التاجر بأنه يرغب في استرداد المكافآت قبل إنجاز معاملة البطاقة. لا يجوز لحامل البطاقة طلب استرداد المكافآت بعد اكتمال معاملة "البطاقة".

8.5 بمجرد انتهاء صلاحيتها، فإنه لا يجوز تمديد المكافآت.

9.5 سيكون لكل مكافأة مجموعة خاصة من الشروط والأحكام التي ستطبق على هذه المكافآت

6. البطاقات التكميلية بما في ذلك بطاقات الشباب أقل من 16 سنة

6-1 بناء على طلب "حامل البطاقة الرئيسية"، يجوز لـ "البنك"، وفقاً لتقديره الخاص وقراره الخاص، الموافقة على إصدار بطاقة تكميلية / بطاقة شباب أقل من 16 سنة وفرض رسوم على هذا الإصدار. يظل حامل البطاقة الرئيسية مسؤولاً وملتزم بشكل كامل عن سداد قيمة معاملات البطاقة التي تتم بواسطة "البطاقة" التكميلية.

6-2 جميع الشروط والأحكام المنصوص عليها في هذه "الاتفاقية" ملزمة تماماً وتطبق على حامل البطاقة التكميلية / بطاقة الشباب أقل من 16 سنة، والذي سيكون مسؤولاً بشكل فردي وبشكل مجمع مع "حامل البطاقة الرئيسية".

6-3 يلزم، أن يشمل حد الائتمان المفروض على "حامل البطاقة الرئيسية" حد الائتمان لحامل البطاقة التكميلية / بطاقة الشباب أقل من 16 سنة.

6-4 يلزم، أن تعتمد صلاحية البطاقة التكميلية / بطاقة الشباب أقل من 16 سنة في جميع الأوقات على صلاحية البطاقة الرئيسية. إذا تم وقف البطاقة الرئيسية أو إلغاؤها، فسيتم تلقائياً وقف وإلغاء البطاقة التكميلية / بطاقة الشباب أقل من 16 سنة، ولكن ليس العكس.

7-فقدان "البطاقة"

7-1 في حالة فقدان "البطاقة" أو سرقتها، أو إذا تم إدخال "رقم التعريف الشخصي" بشكل خاطئ أو تم الكشف عنه أو تم اختراقه بطريقة أخرى، فسيخطر "حامل البطاقة" على الفور وفي غضون 24 ساعة "البنك" شخصياً أو كتابياً. في حالة وقوع مثل هذا الحدث خارج ساعات العمل المصرفية العادية، فسيصل "حامل البطاقة" برقم خدمة عملاء بنك المشرق ش.م.ب. يجب تأكيد أي إخطار كتابي من هذا القبيل إلى "البنك" على الفور. ولكن في أي حال، يكون إخطار البنك بشأن الخسارة أو السرقة أو الإفشاء في غضون سبعة (7) أيام. يظل "حامل البطاقة" في جميع الأوقات مسؤولاً عن أي استخدام أو إساءة استخدام "للبطاقة" و / أو "رقم التعريف الشخصي"، بما في ذلك جميع السلف النقدية، قبل الإبلاغ عن فقدان "البطاقة" أو سرقتها أو وضعها في غير موضعها أو الكشف عنها و / أو "رقم التعريف الشخصي". يجب على "حامل البطاقة" إعطاء "البنك" جميع المعلومات المتاحة فيما يتعلق بالظروف المحيطة بهذه الخسارة أو السرقة أو الإفشاء. لن يكون "البنك" مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أي خسارة أو ضرر قد يحدث أو قد ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لفقدان "البطاقة" أو سرقتها أو سوء استخدامها و / أو وضعها في غير موضعها أو الإفصاح عن "رقم التعريف الشخصي".

2-7 مع عدم الإخلال بالبند 1-8، يظل "حامل البطاقة" مسؤولاً ومسؤولية كاملة أمام "البنك" فيما يتعلق بأي استخدام أو إساءة استخدام، "للبطاقة" بعد الإلغاء أو خلال الفترة التي يتم فيها سحب الحق في استخدام "البطاقة" و/ أو يظل معلقاً. لن يؤثر إلغاء "البطاقة" على مسؤوليات "حامل البطاقة" أو التزاماته وفقاً لهذه "الاتفاقية" الناشئة قبل هذا الإلغاء.

3-7 يجوز "البنك"، وفقاً لتقديره الخاص وقراره، رهناً بفرض رسوم، إصدار "بطاقة" بديلة "لحامل البطاقة" بدلاً من البطاقة المبلغ عنها أنها مفقودة أو مسروقة أو خائفة أو المكشوف عن بياناتها، بالإضافة إلى "رقم تعريف شخصي جديد" "على حساب" حامل البطاقة "وحده".

4-7 إذا استعاد "حامل البطاقة" "البطاقة" التي تم الإبلاغ سابقاً عن ضياعها أو سرقتها أو فقدانها أو اختراقها بأي شكل آخر، فيجب عدم استخدام "البطاقة" ويجب على "حامل البطاقة" قطع "البطاقة" إلى نصفين وإعادة كليهما على الفور إلى "البنك".

8- أحكام عامة

1-8 جميع الرسوم المدفوعة بموجب هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها غير قابلة للاسترداد.

2-8 يجب أن يتم إخطار "البنك" على الفور من قبل "حامل البطاقة" كتابياً متى كان هناك تغيير في قانون العمل الأساسي "لحامل البطاقة"، وطبيعة العمل، و/ أو المكتب و/ أو العنوان البريدي السكني أو الهاتف.

3-8 إذا كان "حامل البطاقة" يعاين مغادرة البلد الذي تم إصدار "البطاقة" فيها لمدة تزيد عن ثلاثين (30) يوماً، فيجب على "حامل البطاقة" إخطار "البنك" كتابياً، وتسوية المبلغ المستحق في "حساب البطاقة" قبل سبعة (7) أيام على الأقل من مغادرة "حامل البطاقة" للبلاد.

4-8 إذا قرر "حامل البطاقة" المغادرة نهائياً من البلد الذي تم إصدار "البطاقة" فيها، فيجب على "حامل البطاقة" قطع "البطاقة" إلى نصفين وإعادة كلا النصفين إلى "البنك" مع إرسال إشعار كتابي، قبل خمسة وأربعين (45) يوماً على الأقل من تاريخ المغادرة، بعد تسوية المبلغ المستحق بالكامل في "حساب البطاقة".

5-8 يتمتع "البنك" بالحق الكامل غير المقيّد في فحص الوضع الائتماني العام "لحامل البطاقة" والتاريخ الائتماني لـ "حساب البطاقة" في أي وقت، والإفصاح وفقاً لتقديره الخاص وقراره دون أي إشارة إلى "حامل البطاقة"، بأي معلومات تتعلق بالجدارة الائتمانية أو التاريخ الائتماني "لحامل البطاقة" إلى أي طرف آخر في أي وقت، يقر "حامل البطاقة" ووافق على هذا الإفصاح.

6-8 دون تقديم إشعار مسبق إلى "حامل البطاقة"، يجوز "البنك" في أي وقت وفقاً لتقديره وقراره الخاص، ودون إبداء أي سبب مهما كان، سحب و/ أو جمع أي أو كل البطاقات التي يمتلكها "حامل البطاقة الرئيسي" أو "حامل البطاقة" التكميلية / بطاقة الشباب أقل من 16 سنة، وإنهاء استخدام "البطاقة"، ويكون "حامل البطاقة" ملزماً فوراً بعد هذا السحب و/ أو الجمع، بقطع "البطاقة" (البطاقات) إلى نصفين وإعادة كلا النصفين إلى "البنك" بعد تسوية المبلغ المستحق على "حساب البطاقة" بالكامل.

7-8 عند وفاة "حامل البطاقة" أو إفلاسه أو عجزه أو إعساره، يجوز "البنك" وفقاً لتقديره وقراره الخاص، وقف وإلغاء كلاً من البطاقة الأساسية والتكميلية / وبطاقة الشباب أقل من 16 سنة.

8-8 يفوض "حامل البطاقة" بموجب هذه الاتفاقية بشكل غير قابل للنقض وغير مشروط ويسمح "البنك" بالإفصاح عن أي معلومات متعلقة "بالحامل البطاقة"، والتي يراها "البنك" مناسبة لوكلاء "البنك"، أو المستفيدين منه أو الشركاء أو الفروع أو السلطات القانونية، أو أي طرف آخر مفوض من قبل "البنك" من أجل تمكين "البنك" من تنفيذ التزامات "حامل البطاقة" بموجب هذه الاتفاقية.

9-8 تسري أحكام وشروط هذه الاتفاقية بالاتفاق مع الشروط المنصوص عليها في أي اتفاقية أخرى، والتي تتعلق "بالبطاقة" وتعد هذه الاتفاقيات ملزمة "لحامل البطاقة" فيما يتعلق باستخدام "البطاقة". دون الإخلال بما ورد أعلاه، في حالة وجود أي تعارض بين أحكام هذه الاتفاقيات و "الاتفاقية" هذه، فإن أحكام هذه "الاتفاقية" ستحل محلها وتسري.

10-8 لا يجوز تفسير أي مسار تعامل بين "البنك" و "حامل البطاقة" ولا أي تأخير أو إغفال أو فشل من جانب "البنك" في ممارسة أي من حقوقه بموجب هذه "الاتفاقية" على أنه تنازل عن هذه الحقوق أو يخل بحقوق "البنك" فيما يتعلق بأي تقصير لاحق من نفس الطبيعة أو من طبيعة مختلفة من قبل "حامل البطاقة".

11-8 يجب تنفيذ جميع الأنشطة وفقاً لهذه "الاتفاقية" لصالح "حامل البطاقة"، وبناء عليه، يتحمل "حامل البطاقة" جميع الخسائر والالتزامات المتعلقة بها والناشئة عنها، ويتعهد "حامل البطاقة" بموجب هذه الاتفاقية بحماية وتمويض "البنك" عن ضد أي خسارة أو ضرر أو مطالبة أو دعوى قضائية أو غرامة أو تكلفة أو مصروفات أياً كانت طبيعتها فيما يتعلق أو ينشأ عن الخدمات التي سيقدمها "البنك" بموجب هذه الاتفاقية.

12-8 تعتبر التعليمات والقبول التي يرسلها "حامل البطاقة" إلى "البنك" من خلال الاتصال بالفاكس أو البريد الإلكتروني صالحة وملزمة لـ "حامل البطاقة"، ويجوز لـ "البنك" التصرف بناءً على التعليمات والقبول المقدم من خلال هذه الطريقة. يجوز لـ "البنك" استخدام نسخ من عمليات الإرسال بالفاكس أو رسائل البريد الإلكتروني في أي محكمة قانونية.

13-8 يجب أن تكون سجلات "البنك" نهائية وقاطعة ولا جدال فيها وملزمة لـ "حامل البطاقة".

14-8 يجوز "البنك"، وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق، إتاحة العديد من المزايا "لحامل البطاقة" الذي لديه "بطاقة" حالية وفعالة. يحتفظ "البنك" بالحق في وقف أو تعديل أي مزايا متاحة على "البطاقة" في أي وقت دون تقديم أي إشعار إلى "حامل البطاقة". لن يتم اعتبار "البنك" في أي وقت وكيلًا أو ممثلاً لأي مزود خدمة فيما يتعلق بالمزايا المتاحة "لحامل البطاقة".

15-8 ستتوفر جميع المزايا فقط على "البطاقات" الحالية والنشطة.

8-16 سيكون "البنك" غير مسؤولاً في حالة وجود أي استياء فيما يتعلق بالسعر والخدمة والجودة والعروض المقدمة على "البطاقة".
8-17 يحق للبنك تغيير أي من الشروط والأحكام الواردة في شروط وأحكام المنتج أو جميعها، بالإضافة إلى عقد العميل بعد تقديم إشعار كتابي مدته 60 يومًا.

8-18 يوافق العميل بموجبه على استلام العروض والرسائل الإخبارية والعروض الترويجية وغيرها من الاتصالات التسويقية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المكالمات الهاتفية والرسائل النصية القصيرة ورسائل البريد الإلكتروني وإشعارات الهاتف المحمول والرسائل "داخل التطبيق" للجوال وأي شكل آخر من أشكال الاتصال كما يستخدمها البنك من وقت لآخر) من البنك. إذا كان العميل يرغب في سحب الموافقة على تلقي مثل هذه الاتصالات التسويقية، فيمكنه القيام بذلك في أي وقت عن طريق تسجيل الدخول إلى المشرق عبر الإنترنت / المشرق موبايل والانتقال إلى الملف الشخصي واختيار الاتصال.

8-19 في حال اختار العميل الاشتراك في خدمة تعتمد على طرف ثالث أو مورد مختلف، وتم إجراء الدفع من خلال البطاقة، فلن يكون البنك قادراً على إرجاع المبلغ المالي المدفوع من قبل العميل بناءً على طلب الإلغاء الذي تقدم به العميل، بشرط أن يكون العميل قد قبل ذلك الإلغاء.
8-20 في حال قام العميل بإرجاع السلع أو الخدمات التي تم شراؤها من خلال البطاقة، فعندئذ يجوز للبنك أن يطالب العميل بتسوية الرسوم أو فروق أسعار الصرف التي تحمّلها وتكبدها بسبب عملية الإرجاع تلك، حسيماً تم الاتفاق عليه بين العميل والبنك. ومع ذلك، فلا يمتلك العميل الحق في الرجوع إلى الجهة التي قبلت البطاقة لاسترداد أي رسوم، أو فروق في سعر الصرف، حتى في حال كان الإرجاع بسبب وجود عيب في البضائع.
8-16 لا يجوز أن يتم استخدام البطاقة مع الجهة المستلمة للبطاقة من أجل تحصيل النقد من عملة البطاقة الذي يقل عن المبلغ المطلوب من قبل حامل البطاقة.

9-تعديل هذه الاتفاقية

9-1 يجوز لـ "البنك"، من وقت لآخر وفقاً لتقديره الفردي والمطلق، تنويع أو تغيير أو تبديل أو تعديل و / أو تصحيح شروط وأحكام هذه "الاتفاقية"، والتي يصبح فيها هذا التنوع أو التغيير والتبديل أو التعديل و/أو التصحيح ملزماً على الفور "لحامل البطاقة". يجب إخطار "حامل البطاقة" بهذا التنوع أو التبديل أو التعديل و/أو التصحيح من قبل "البنك" إما كتابياً أو عن طريق النشر أو بوسائل مثل التي قد يحددها "البنك" وسيكون التغيير أو التعديل أو التبديل و / أو التصحيح المخطر به ملزماً "لحامل البطاقة".

9-2 يجوز لـ "البنك" (وفقاً لإخطار "حامل البطاقة") التنازل عن كامل أو أي جزء من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه "الاتفاقية".

9-3 تعتبر صلاحيات وشرعية وإمكانية إنفاذ كل بند من شروط وأحكام هذه الاتفاقية مميزة وقابلة للفصل عن بعضها البعض.

9-4 يشكل استخدام "البطاقة" اعتباراً من التاريخ الفعلي لأي تنويع أو تغيير أو تبديل أو تحوير و / أو تصحيح في هذه "الاتفاقية" قبولاً لهذه التغييرات دون أي تحفظ على الإطلاق من قبل "حامل البطاقة".

10-القانون الحاكم والاختصاص القضائي

10-1 تخضع هذه "الاتفاقية" للقوانين الفيدرالية لدولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي إلى الحد الذي لا تتعارض فيه مع أحكام الشريعة على النحو الذي تحدده هيئة الرقابة الشرعية. يخضع "حامل البطاقة" و "البنك" للاختصاص القضائي غير الحضري للمحاكم المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة. يجب ألا يقيد هذا البيان حق "البنك" في رفع دعوى ضد "حامل البطاقة" في أي ولاية قضائية أخرى.

11-التورق والأرباح ومدفوعات البطاقة

11-1 عند إصدار البطاقة، يدخل البنك وحامل البطاقة في التورق على النحو التالي؛

11-1-1 سيبيع البنك بعض السلع التي يمتلكها والتي ربما تكون حصة من مخزون المعادن بالجملة؛ لحامل البطاقة بموجب عقد مرابحة. لغرض عقد المرابحة، سيرسل البنك عرضاً لبيع سلع معينة ("العرض") على عنوان البريد الإلكتروني المسجل لحامل البطاقة. يجب أن يُذكر في هذا العرض تكلفة المرابحة وإجمالي قيمة البيع والسلعة والكمية.

11-1-2 سيتم احتساب مبلغ ربح المرابحة على أساس معدل ربح المرابحة مع الأخذ في الاعتبار أن تكلفة المرابحة الكاملة ظلت غير مدفوعة حتى تاريخ الاستحقاق. سيتم تنفيذ تجارة السلع

11-1-3 سيطلب من حامل البطاقة قبول العرض إما عن طريق الرد على نفس البريد الإلكتروني أو بإرسال العرض المطبوع على ورقة بتوقيع حامل البطاقة في أي مكان على الورقة ("القبول"). بدلاً من ذلك، سيتم منح حامل البطاقة (8) ثماني ساعات، من وقت إرسال البريد الإلكتروني كما هو مذكور في البريد الإلكتروني، لرفض / الاعتراض على العرض ("فترة انتهاء الصلاحية"). في حالة عدم رفض / اعتراض العميل على العرض، في غضون 8 ساعات، سيُعتبر أيضًا قبولاً.

11-1-4 بعد القبول، سيقوم البنك بطرح عرض حامل البطاقة للبيع عن طريق وسيط في بورصة لندن للمعادن ("معرض للبيع"). وبمجرد قبوله من قبل الوسيط، سيقوم البنك باعتماد عائدات البيع (المستلمة من البيع إلى الوسيط) إلى حساب البطاقة.

11-5 بالنسبة لتداول التورق هذا، سيكون البنك هو المسؤول عن الإبلاغ عن العرض المطروح للبيع للوسيط والميسر للدعم من الناحية التشغيلية لإيداع عائدات البيع في حساب البطاقة.

11-6 يمكن لحامل البطاقة / العميل التحقق من كمية ونوع السلعة المستخدمة في تداول التورق من موقع البنك على الإنترنت. 11-2 يحتفظ البنك بالحق في المطالبة بأي جزء من إجمالي قيمة البيع مقدّمًا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المكون الإضافي، وفي هذه الحالة يكون مستحق الدفع من قبل حامل البطاقة كما هو مطلوب.

11-3 ستكون المسؤولية التعاقدية لحامل البطاقة، تجاه تجارة السلم، مساوية لإجمالي قيمة البيع. سيكون حد حامل البطاقة المسموح باستخدامه مساويًا لحد البطاقة. مع مراعاة تحديث الربح الائتماني لحامل البطاقة، وبالشكل المرخص للبنك، يجوز للبنك زيادة حد البطاقة ليصل إلى تكلفة المراجعة. 11-4 سيتم إرسال كشف الحساب إلى حامل البطاقة شهريًا، مع تفاصيل مبلغ الانتفاع، والحد الأدنى للدفع المستحق والتاريخ الذي يجب أن يتم فيه الدفع للبنك.

11-5 في حالة قيام العميل بتسوية الحد الأدنى للدفع المستحق من إجمالي مبلغ الانتفاع (على افتراض أن إجمالي مبلغ الانتفاع لم يتم تسويته بالفعل) المستحق في أو قبل تاريخ استحقاق الدفع؛ سيطلب البنك جزءًا من مبلغ ربح المراجعة من خلال ذكره في كشف الحساب ("الربح المفوتر"). يجب أن يكون الربح المفوتر مساويًا لمعدل ربح التورق مضروبًا في مبلغ الاستخدام غير المدفوع. يرجى العلم أنه لن يتم احتساب أو تحميل أي أرباح على الأرباح الواردة في كشف الحساب، إن وجدت، على حساب البطاقة الخاص بك.

11-6 إذا دفع حامل البطاقة مبلغ الانتفاع في تاريخ استحقاق الدفع أو قبله، فلا يجوز للبنك أن يطلب مبلغ ربح المراجعة، وفي هذه الحالة لا يعكس البيان المرسل إلى العميل الربح المفوتر.

11-7 يعطي العميل بموجبه تعليمات دائمة للبنك لنقل عرضه لوضع "الطرح للبيع" (وفقًا للبند 11-1 أعلاه) إلى وسيط بسعر التكلفة الذي اشتراه البنك في البداية من وسيط آخر.

11-8 في حالة اعتبار البنك (بصفته مسؤول الإرسال) مهملًا في دوره كمسؤول عن الإرسال، وإذا قدم حامل البطاقة طلبًا ضد هذا الإهمال في غضون 7 أيام من انتهاء فترة القبول المعتادة، يجب على البنك مراجعة طلب حامل البطاقة، ويخضع لإثبات إهمال البنك بموجب قرار قضائي نهائي، ويتعين على البنك إعادة تكلفة المراجعة، ويكون حامل البطاقة مسؤولًا عن رد عائدات البيع. ومع ذلك، يمكن تسوية التزام البنك والالتزام حامل البطاقة باستثناء مبلغ الانتفاع غير المدفوع والأرباح الواردة في الفاتورة. يحق للبنك إلغاء البطاقة والمطالبة بتسوية كامل المبلغ المستحق على الفور من حامل البطاقة، بما في ذلك أرباح الفاتورة.

11-9 في جميع الحالات المذكورة أعلاه، لن تتم معالجة تداول التورق إلا بعد انتهاء فترة السماح.

11-10 إذا تخلف حامل البطاقة عن سداد المبلغ المستحق عند الاستحقاق لمدة 30 يومًا متتاليًا بعد السداد المستحق، فسيتم تعليق البطاقة، ولا يجوز للبنك معالجة تداول التورق لتسوية معاملات البطاقة 11-11 إذا اعترض حامل البطاقة على أي معاملة بعد معالجة التورق، والتي تتضمن المبالغ المتنازع عليها، فإن المبالغ التي سيتم ردها إلى حساب البطاقة ستكون فقط معادلة لقيمة المعاملة المتنازع عليها وربحها.

11-12 إذا لم يوافق حامل البطاقة على أي رسوم مذكورة في كشف الحساب، بخلاف التورق، فيجب إبلاغ البنك بذلك في غضون 30 يومًا من تاريخ كشف الحساب، وإلا فلن يكون البنك في وضع يسمح له بضمان نجاح الاعتراض على معاملة مع بنك معالجة المعاملات و / أو التاجر.

11-13 سيتم تطبيق أي مدفوعات يقوم بها حامل البطاقة من قبل البنك في أو من أجل سداد التزامات حامل البطاقة تجاه البنك بموجب هذه الشروط والأحكام بالترتيب الذي قد يقرره البنك.

12- مكتب الائتمان ومعلومات العملاء

12-1 من أجل الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها ولأغراض (1) الحصول على معلوماتي / معلوماتنا الشخصية، (2) إدارة حسابي / حسابي (حساباتي) والمعاملات التي أبرمها أنا / نحن و(3) تنفيذ أي منتج أو خدمة اشتركت بها أنا / نحن بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الموارد المالية وبطاقات الائتمان، وأوافق أنا / نحن بموجب هذا بشكل نهائي وغير مشروط وأقر بالقبول وأفوض البنك والشركات التابعة له ووكلائه ومقدمي خدمات الطرف الآخر التابع للبنك وأي آخرين، وفقًا لما يعتبره البنك مناسبًا ووفقًا لتقديره المطلق القيام بما يلي:

12.1.1 جمع، والبحث، والحصول والمعالجة والتأكيد والحفاظ على تحديث جميع المعلومات المتعلقة بي / بنا بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، بياناتي / بياناتنا الشخصية، وتفاصيل حساباتي / حساباتنا، والبيانات المالية، وبطاقات الائتمان الحالية والسابقة، والمعاملات المصرفية، وسجل إعادة السداد، وأي تقصير وأي معلومات شخصية أخرى قد نشاركها مع البنك مثل الاسم والجنس وتاريخ الميلاد ورقم هوية الإمارات والمعلومات المتعلقة بالعمل ("المعلومات")، حسب الضرورة.

12-1-2 الكشف عن المعلومات وتبادلها مع أي سلطة حكومية و / أو هيئة شبه حكومية و / أو كيانات خاضعة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية، أو أي طرف آخر.

12-1-3 أتعهد / نتعهد بتزويد البنك بانتظام بالمعلومات المطلوبة والحفاظ على تحديث هذه المعلومات طالما أنني عميلًا / سنظل (عملاء) للبنك. 12-2 يقر العميل بأن البنك يجب أن يجمع معلومات العميل ويستخدمها لغرض قانوني لتمكين البنك من تزويد العميل بالخدمات المتعلقة بالحساب (الحسابات) والامتثال للالتزامات البنك القانونية بصفته مؤسسة مالية مرخصة تابعة للبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

12-3 يقر العميل بأنه / أنها لها الحق في رفض تقديم موافقته / موافقتها على استخدام البنك لمعلوماته / معلوماتها. ومع ذلك، في حالة قيام البنك بجمع المعلومات بموجب شروط هذه الاتفاقية أو بموجب القانون، وأخفق العميل في الموافقة على تلك البيانات أو تقديمها عند الطلب، فقد لا يتمكن البنك من تنفيذ العقد الذي أبرمه أو يبرمه مع العميل بما يمتثل مع هذه الاتفاقية، على سبيل المثال، لتزويد العميل بالحساب (الحسابات). في هذه الحالة، قد يضطر البنك إلى إلغاء أي خدمات للعميل أو الحساب (الحسابات) ويجب على البنك إخطار العميل إذا كان هذا هو الحال في ذلك الوقت. يقر العميل بأن السحب المستقبلي لموافقة العميل لن يؤثر على قانونية استخدام البيانات التي يجريها البنك بناءً على الموافقة المسبقة. 12-4 يقر العميل ويفهم أنه له / لها الحق في طلب الوصول إلى معلوماته / معلوماتها وتحديثها من البنك أو للحد من استخدام معلوماته / معلوماتها. يمكن للعميل ممارسة حقوقه أو تقديم شكوى بشأن استخدام معلوماته عن طريق الاتصال بالبنك بإحدى الطرق التالية: (أ) تسجيل الدخول على المشرق عبر الإنترنت / المشرق موبايل (ب) الاتصال بمركز الاتصال على +9714 424 4411 (ج) زيارة فرع المشرق

13- ضريبة القيمة المضافة

13-1 تعريفات

13-1-1 ضريبة القيمة المضافة (VAT) وتعني أي ضريبة قيمة مضافة أو ضريبة مماثلة مستحقة الدفع لأي سلطة فيما يتعلق بالمعاملات وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، أي شكل آخر من أشكال الضرائب التي قد تنطبق على هذه الاتفاقية. 13-1-2 تشكل جميع المبالغ المعيار عنها بأنها واجبة الدفع بموجب هذه الاتفاقية من قبل "حامل البطاقة" إلى "البنك" مقابل أي خدمة لأغراض ضريبة القيمة المضافة، وتعتبر مستثناة من أي ضريبة قيمة مضافة مفروضة على تلك الخدمة، وبالتالي إذا كانت هناك ضريبة قيمة مضافة أو أرباح "حامل البطاقة" مسؤولاً عن أي خدمة يقدمها "البنك" ويطلب من "البنك" تقديم حساب لمصلحة الضرائب ذات الصلة لضريبة القيمة المضافة على تلك الخدمة، يجب على "حامل البطاقة" أن يدفع إلى "البنك" مبلغاً مساوياً لمبلغ ضريبة القيمة المضافة. يجب على "البنك" تقديم فاتورة ضريبة القيمة المضافة المناسبة على الفور إلى "حامل البطاقة" حيثما يقتضي القانون ذلك. 13-1-3 عندما تتطلب هذه الاتفاقية من "حامل البطاقة" سداد أو تعويض "البنك" عن أي تكلفة أو مصاريف، يتعين على "حامل البطاقة" سداد أو تعويض "البنك" (حسب الحالة) عن المبلغ الكامل لهذه التكلفة أو المصاريف، بما في ذلك الجزء الذي يمثل ضريبة القيمة المضافة، باستثناء الحد الذي يقرر فيه "البنك" بشكل معقول أنه يحق له الحصول على ائتمان أو سداد ما يتعلق بخرية القيمة المضافة من مصلحة الضرائب ذات الصلة. 13-1-4 فيما يتعلق بأي خدمة يقدمها "البنك" إلى "حامل البطاقة" بموجب هذه الاتفاقية، إذا طلب "حامل البطاقة" بشكل معقول، يجب على "البنك" تزويد "حامل البطاقة" على الفور بتفاصيل تسجيل ضريبة القيمة المضافة "للبنك" والمعلومات الأخرى المطلوبة بشكل معقول فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ عن ضريبة القيمة المضافة "لحامل البطاقة" فيما يتعلق بهذه الخدمة.

14. تحذير - الالتزامات الرئيسية للعميل ونتائج حالة عدم الوفاء بنفس الشيء

المسؤولية	في حالة الإخفاق
يجب على العميل دفع إجمالي المبلغ المستحق حسب كشف الحساب أو الحد الأدنى المستحق في تاريخ الاستحقاق أو قبله.	سيُفرض على العميل الأرباح ورسوم السداد المتأخر ورسوم تجاوز الحد إذا كان ذلك ممكناً وفقاً لجدول الرسوم.
يجب على العميل الدفع بالتقريب إلى أقرب مائة عشريّة.	سوف ينعكس أي تأخر في السداد / التأخر في تقرير مكتب الائتمان، مما قد يؤثر سلباً على قدرة العميل على الاقتراض في المستقبل.
في حالة تحويل الأموال عبر الإنترنت من خارج المشرق، أو الدفع بشيك، يجب على العميل التأكد من أن الدفع قد تم قبل 3 أيام عمل من تاريخ الاستحقاق.	في حالة استمرار عدم السداد، سيستخدم البنك جميع الإجراءات المتاحة لاسترداد المبلغ المستحق. قد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الوصول إلى العميل عبر الهاتف أو عبر رسائل البريد الإلكتروني أو عن طريق إجراء زيارات فعلية لمأزل العميل أو مكان عمله أو تقديم شكوى للشرطة أو دعوى قضائية في جميع الولايات القضائية ذات الصلة. يجوز لنا أيضاً بيع الالتزام لطرف آخر أو توظيف طرف آخر (بشكل مباشر أو غير مباشر) لتمكين السداد.
الإفناق بشكل جاد وفي حدود إمكانياتك. قم دائماً بسداد الرصيد المستحق بالكامل كل شهر.	سيتم احتساب الأرباح على العميل وفقاً لجدول الرسوم.
في حالة عدم تمكن العملاء من سداد الرصيد، يرجى التفكير في تحويل المعاملات إلى خط سداد سهلة.	إذا تجاوزت بطاقة العميل الحد المعتمد، إما بسبب رسوم أو مصروفات أو لأن العميل حاول إجراء معاملة تم تفويضها بما يتجاوز الحد المعتمد

وفقاً لسياسة المشرق الداخلية، فسيتم فرض رسوم تجاوز الحد على العميل، وسيكون مسؤولاً عن سداد مبلغ الشراء.	
قد يتم إساءة استخدام التفاصيل المالية الشخصية للعميل، إذا تم اختراقها من جانبهم، أو من قبل المحتالين.	تأكد من تأمين جميع المراسلات مع البنك في جميع الأوقات.
قد لا يتمكن العميل من تحديد المعاملات غير المصرح بها أو إساءة استخدام البطاقة. قد يكون الاعتراض على الرسوم بعد وقت طويل من حدوثها عملية طويلة ومرهقة، مع وجود فرص كبيرة لرفض الطلب.	يجب على العميل التأكد من مراجعة جميع الكشوف وإخطارات المعاملات فور استلامها من البنك.
قد تعيق المستندات منتهية الصلاحية أو التفاصيل القديمة قدرتنا على معالجة المعاملات أو التواصل معك في وقت الحاجة.	يجب على العميل إبلاغ البنك بأي تغييرات في تفاصيل الاتصال أو المعلومات (الهاتف المحمول وعنوان البريد الإلكتروني والهوية الإماراتية وجواز السفر وما إلى ذلك). سيضمن حصول البنك على معلومات محدثة وأنه قادر على التواصل معك بسهولة إذا لزم الأمر.

15. خيار الشرط

تلبيةً لمعايير حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفقاً للائحة حماية المستهلك (تعميم رقم 8 لسنة 2020)، نخطركم بموجبه أنه يحق لكم سحب أو إلغاء طلب بطاقة الائتمان الخاصة بكم في غضون 5 أيام عمل من تاريخ قبول عرض المرابحة ("خيار الشرط"). وفي يوم العمل السادس (أو بعد يوم واحد من انتهاء خيار الشرط)، يجب إبلاغ البنك بقراركم سواء بإلغاء أو سحب طلب بطاقة الائتمان الخاصة بكم، وإلا سيستمر تطبيق الطلب وسيتم اعتباره مؤكداً من جانبكم.

يوفر لكم البنك خلال خيار الشرط إمكانية الوصول والاستفادة من بطاقة الائتمان الخاصة بكم، بناءً على الحصول على نتائج مرضية لفحوصات "عرف عميلك" وفحوصات وإجراءات الامتثال المتبعة لدى البنك. إذا اخترت التنازل عن حقك في خيار الشرط، فيجب عليك إخطار و/أو تأكيد هذه النية خطياً للبنك.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا اخترت إلغاء أو سحب طلب بطاقة الائتمان، فسوف تتحملون المسؤولية عن دفع جميع التكاليف والرسوم التي قد تكبدتموها فيما يتعلق بحسابك وبطاقة الائتمان أثناء خيار الشرط وقبل إلغاء طلب بطاقة الائتمان الخاصة بكم.